

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غدا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

العراق:

تقييم المخاطر الأمنية

المرتبطة بالمناخ



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صنع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

فريق التحرير



+965 07779798941



iraqcopy@gfrmiraq.com

العراق:

تقييم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ

المصدر:

East-West Organization

<https://www.eastwest.ngo/sites/default/files/iraq-climate-related-security-risk-assessment.pdf>

التاريخ:

14 آب 2018

ترجمة وتحرير:

| ترجمة وتحرير: غداً لإدارة المخاطر / د. نصر محمد علي &

فيصل عبد اللطيف

العدد 40
حزيران 2023



ملخص تنفيذي

العراق عرضة لثلاثة تهديدات رئيسية، ألا وهي الإرهاب والفساد والتغير المناخي. في الوقت الذي يحظى فيه الأولان بالكثير من الاهتمام، لم تحتل الأخطار المرتبطة بالمناخ والتي يواجهها العراق مكانة متقدمة في الأجندة الحكومية الا في فترة متأخرة. فالإرهاب هدد استقرار البلاد لمدة طويلة. خلال ذروة وجودها في الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥، سيطرت جماعة الدولة الإسلامية (داعش) على حوالي ثلث العراق، شنت فيها حربا دموية بالضد من الأقليات وغيرها من العراقيين الذين رفضوا حكمها. لكن داعش لم تكن السبب الجذري وراء الصراع في العراق، بل كانت أحد أعراض عقود من الحكم الديكتاتوري والفساد والسياسات الطائفية لنخب عراق ما بعد صدام، بالإضافة الى اقضاء وتهميش السنة العرب.



بعد مرور عام على النجاح العسكري للحملة بالضد من داعش، يقف العراق الآن على مفترق طرق السلام المستدام فيه ليس أمراً مفروغاً منه. ومن أجل التصدي للمخاطر الأمنية التي يواجهها العراق في مرحلة ما بعد داعش، فإن الإرهاب والتحديات الاقتصادية تحتاج إلى معالجتها بالتزامن مع المخاطر الأمنية الناجمة عن التغير المناخي. فالعراق هو أحد أكثر بلدان الشرق الأوسط عرضة لتقلبات المناخ. حيث ان المزيج من محدودية مصادر المياه والارتفاع في درجات الحرارة والأحداث الجوية المتطرفة تضع ضغوطاً على الموارد الأساسية وتقوض سبل معيشة وامن السكان في العراق. كما ان الفشل في مراقبة وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ سيزيد من مخاطر داعش وسيؤدي إلى حصول الجماعات الشبيهة بها على الدعم واستعادة قوتها في داخل المجتمعات محدودة الموارد.

في خضم هذا المشهد المحفوف بالمخاطر، يقوم هذا التقرير بتحديد خمسة مخاطر أمنية مرتبطة بالمناخ في العراق:

1. ان التناقص في المحاصيل الزراعية يزيد من الدعم المحلي

للجماعات الإرهابية: لم تتسبب جهود العراق الرامية إلى تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على عوائد النفط (85 ٪ في سنة 2017) بأي زيادة معتبرة في مجال ادامة سبل العيش الزراعية. وبالرغم من حقيقة ان أكثر قطاع للتوظيف في العراق بعد قطاع النفط هو قطاع الزراعة، إلا ان وزارة الزراعة تتلقى واحدة من اقل التخصيصات ضمن موازنة العراق الاتحادية. كما ان ظروف الحياة يجري تقويضها بسبب الزيادة في شحة المياه، بالشكل الذي يترك السكان في المناطق المحررة عرضة للاعتماد على الجماعات الإرهابية من أجل تأمين احتياجاتهم الأساسية. بإمكان داعش توظيف هذا الوضع، بشكل يقود إلى المخاطرة في رفع الدعم المحلي للتنظيم وغيره من الجماعات الإرهابية.

2. ضعف القدرة الحكومية على الاستجابة ومعالجة التغير

المناخي والتدهور البيئي: الفساد وضعف الحوكمة والحروب والعقوبات الأممية وارث نظام صدام حسين أضعف الاقتصاد العراقي وقدرة الدولة على التخفيف من تأثيرات التغير المناخي وتحديث البنية التحتية للمياه والقطاع الزراعي. لدى وزارة الموارد المائية خطة عشرينية طموحة (2015-2035) لتحديث بنية العراق التحتية، لكن الوزارة تفتقر إلى الموارد المالية والقدرة على تنفيذ هذه الخطة. تداعيات هذا الضعف في مجال الحوكمة والمتمثلة بالصراع والنزوح أصبحت أكثر ترجيحاً لكنها لم تدرج ضمن خطط التعافي لمرحلة ما بعد داعش.

3. الاعتماد المتزايد على تدفقات المياه من دول المنبع وعلى

الاستقرار الإقليمي: ان العراق هو دولة مصب، مما يجعله معتمداً على تدفقات المياه من الدول المجاورة. وبسبب التغير المناخي والتذبذب في تساقط الأمطار، أصبح العراق أكثر اعتماداً على الاستقرار الإقليمي لضمان وصوله إلى المياه. العراق الان يعاني من اسوء ازمة نقص في المياه يمر بها منذ 80 عاما ويعود ذلك في جزء منه إلى مشاريع السدود التي تنفذها إيران وتركيا. إذا ما تعرضت بلدان المنبع لأي اهتزازات - يتسبب بها التناقص في تساقط الأمطار والصراع - ستفاقم المشكلة في العراق بشكل أكبر. حتى الان، لا توجد هناك اتفاقيات رسمية أو أطر عمل تدعم تقاسم عادل لمصادر المياه في المنطقة.

4. النزوح الجماعي والهجرة القسرية: ان مزيج التذبذب في

معدلات تساقط الأمطار ومشاريع السدود في بلدان الجوار سيكون من شأنه رفع مستوى خطر النزوح والهجرة القسرية للسكان الذين يعيشون على ضفاف الأنهار. هنالك سبعة ملايين إنسان يعيشون على ضفاف نهر دجلة. إذا ما صاحب التذبذب في تساقط الأمطار تغييراً لمسار المياه من قبل تركيا، سيتعرض

السكان الذين يسكنون مصب النهر في العراق إلى مصاعب في الوصول إلى مياه الشرب ومياه الري. هذا بدوره سيرفع من خطر النزوح. المناطق الكردية الواقعة على مصب النهر تواجه مخاطرًا مماثلة إذا ما تم تحويل مسار المياه من قبل إيران. إن سبل معيشة مئات الآلاف من الناس ستتأثر، وهو ما قد يؤدي بشكل محتمل إلى النزوح والهجرة القسرية إلى المناطق الحضرية.

5. ارتفاع مستوى التوترات المحلية حول الوصول إلى مصادر

الطعام والماء: يتسبب التغير المناخي في العراق بحالة من التذبذب في معدلات تساقط الأمطار والارتفاع في درجات الحرارة، بما في ذلك ارتفاع خطر تعرض البلاد إلى فترات طويلة من الجفاف. هذا الأمر يزيد من خطر التوترات المجتمعية حول الغذاء والماء. فالتراجع في المداخيل وانعدام الأمن الغذائي والمائي يضعان ضغطاً على الموارد القليلة المتاحة، رافعة من خطر التوترات بين المكونات المجتمعية. وهذه الحالة تحدياً حاصلاً في المجتمعات الزراعية المهمشة، حيث لم يتم وضع سياسات من شأنها التكيف والتخفيف من حدة هذه الآثار موضع التطبيق. على سبيل المثال، تناقص موارد المياه في جنوب العراق تسبب بالفعل في اندلاع تظاهرات وصدامات محلية حول حقوق المياه.

في داخل العراق، لا تزال القدرة على معالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ محدودة جداً. فالقدرة الحكومية على التصدي للتحديات البيئية منخفضة، والمخاطر الناجمة عنها والمتمثلة بالصراع والنزوح لا يتم أخذها بنظر الاعتبار بشكل ممنهج. يركز الدعم الأممي الحالي على إدارة الالتزامات قصيرة الأمد والمرتبطة بالوصول إلى الموارد الأساسية مثل الغذاء والماء والمأوى. بعض المشاريع بدأت تأخذ بعين الاعتبار إعادة إحياء الزراعة ودبلوماسية المياه والإدارة الدائمة للمياه، لكن

النهج المتبع متشظي ولا يأخذ بالحسبان التأثير هذه المخاطر على الأمن والسلم في العراق.

يقدم هذا التقرير توصياته إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وغيرها من الهيئات الدولية بخصوص السياقات التي من شأنها معالجة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في العراق:

- **مراقبة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ ورفع تقارير دورية**
بصدها إلى مجلس الأمن الدولي: لقد قدمت الايجازات التي ترفعها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى مجلس الأمن محتوى محدودا متعلقا بالتحديات المرتبطة بالطقس لكن المخاطر المتعلقة بالمناخ لا يتم الاخبار عنها بشكل ممنهج. ونظرا للتداخل بين المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، تحديدا تلك المرتبطة بالمياه، والمشهد الأمني الذي تم وصفه في الأعلى، يوجب توفر رقابة وتقارير دورية تستند عليها عملية صناعة القرار وصياغة البرامج.
- **تنفيذ ورش عمل قائمة على المحاكاة لبناء قدرة العراق على فهم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ على المديين القصير والمتوسط:** لعبت الحكومة العراقية مؤخرًا دوراً استباقياً في رفع مستوى الوعي حول المخاطر الامنية المرتبطة بالمناخ، تحديدا تلك المتعلقة بالمياه والطاقة وغيرها من التحديات البيئية. ونظرا لمحدودية قدرة الحكومة، ستكون اليونامي، وبناء على طلب الحكومة العراقية، بموقع جيد للمساعدة في بناء قدرة الحكومة عن طريق تنفيذ ورش عمل قائمة على المحاكاة حول المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ على المدى القصير والمتوسط.

- **تقديم الدعم التقني للحوار الإقليمي لإيجاد حلول للتحديات البيئية والمائية:** بناء على طلب الوزارات العراقية، تضمن طلب تمديد فترة عمل بعثة يونامي في العراق المؤرخ في حزيران 2018 طلبا لدعم الحوار الاقليمي حول الطاقة والمياه والبيئة واللاجئين.

ان بعثة اليونامي في موقع جيد لتزويد الدعم التقني اللازم لإجراء هذه النقاشات حول التأثيرات المناخية قصيرة ومتوسطة المدى، من اجل تعزيز السلام الدائم.

- دعم السلطات العراقية لتضمين النزوح الناجم عن المناخ والهشاشة الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في خطط التعافي لمرحلة ما بعد داعش: ان غياب الوعي بتأثيرات المخاطر المرتبطة بالمناخ على التعافي في مرحلة ما بعد داعش من شأنه ان يخلق الظروف الملائمة لمزيد من العنف والتطرف. بإمكان الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية مساعدة الأطراف العراقية على تطوير تقديرات للمخاطر التي تربط بين المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ والأسباب الجذرية المقترنة بعودة الجماعات الإرهابية بشكل يساعد في اعمال خطط التعافي في مرحلة ما بعد داعش.

العراق: تقييم الخطر الأمني المرتبط بالمناخ

لا يزال عراق ما بعد الصراع يواجه تحديات داخلية وإقليمية بيئية وأمنية وسياسية واقتصادية متعددة الأوجه. في الوقت الذي يحظى فيه الإرهاب والفساد باهتمام دولي، الا ان المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ لم تترك اهتماماً الا مؤخراً. ان العراق متعرض للعديد من التحديات الناجمة عن المخاطر المرتبطة بالمناخ والتي ستؤثر على سبل الوصول إلى الامن والسلم المستدام.

يبرز هذا التقرير التحولات الدينامية الرئيسية التي تؤثر على العراق وي طرح خمسة مخاطر أمنية مرتبطة بالمناخ، كل منها يتداخل مع غيرها من الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. يتبع ذلك تقديم نظرة عامة عن التدخلات الدولية والدعم وخاصة لنشاط الأمم المتحدة في العراق. في الختام، اربع نقاط شروع لإدارة ومعالجة هذه المخاطر تم تشخيصها في هذا التقرير لدعم عمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي).

السياق المناخي في العراق

يتأثر المناخ في العراق بموقعه الجغرافي الواقع بين منطقة جافة شبه استوائية في الصحراء العربية ومنطقة رطبة شبه استوائية في الخليج العربي. يمتلك العراق ثلاث مناطق مناخية: منطقة صحراوية قاحلة منخفضة في الوسط والجنوب، ومنطقة شبه جافة منحدرية في الشمال، وارض مرتفعة شبه رطبة في المنطقة الجبلية الشمالية. ونظرا لمحدودية امكانياته المائية - كونه يقع في منطقة جافة - يعد العراق أحد أكثر بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا عرضة لآثار التغير المناخي. وكان ارتفاع درجات الحرارة والانحسار في تساقط الامطار داخل البلاد وخارج حدودها ساهم في وقت سابق بانخفاض مقلق لمصادر المياه بالإضافة إلى موجات جفاف خلال الأعوام 1998-2000، ومرة أخرى في الأعوام 2007-2009. ويتجلى التغير المناخي اليوم في موجات الحرارة الممتدة والتذبذب في تساقط الامطار وارتفاع درجات الحرارة أكثر من معدلاتها الطبيعية والزيادة في حدة الكوارث البيئية.

نقص المياه في العراق

احد اكبر التحديات الأمنية التي يواجهها العراق هو نقص المياه في البلاد (وصلت المياه إلى ادنى مستوى لها منذ عام 1931). تدفق المياه إلى الأنهار العراقية انخفض بنسبة 40 بالمئة في العقود الأخيرة ومستمر بالتقلص، ما تسبب في حدوث ازمة مياه وأزمة زراعية تهدد كل من مصادر العيش والامن المائي للشعب العراقي. حوالي مليوني عراقي يعانون من انعدام الامن الغذائي، اغلبية هؤلاء يقطنون في المناطق الريفية ولا تصلهم الخدمات الاجتماعية والدعم الحكومي الا بشكل يسير. علاوة على ذلك، الاسر التي تلعب فيها النساء دور رب الاسرة أكثر عرضة للفقر المدقع وتحديدًا أكثر عرضة لانعدام الامن الغذائي.

ان الازمحلل التدريجي للمياه والازمة الزراعية في العراق هي نتيجة للآثار المجتمعة للتغير المناخي والتذبذب في تساقط الامطار في عموم المنطقة، والتناقص في تدفقات المياه من إيران وتركيا،

والضعف في أنظمة الارواء بسبب الاضرار التي تعرضت لها خلال الحرب، وغياب الاستثمار الاقتصادي والسياسي، ان غياب سياسة وطنية ملائمة لإدارة المياه يفاقم ويضاعف من هذه التهديدات الحرجة. فمعدل سحب المياه في العراق (من مصادر المياه السطحية والجوفية) يبلغ ضعف المعدل العالمي. بالإضافة إلى ذلك، ان تصميم والبنية التحتية لنظام الري في العراق يتصف بالتقادم حيث تم بناء هذا النظام خلال الخمسينات والستينات وهو غير قادر على الاستجابة للتحديات المعاصرة. ان معدل نضوب المياه بالإضافة إلى الاعتماد على المياه المتدفقة من دول المنبع المجاورة يخلق مخاطر أمنية للعراق تفاقمها تأثيرات التغير المناخي.

التأثيرات المستقبلية للمناخ

وفقا لتوقعات البنك الدولي سيتعرض مناخ العراق إلى تغير كبير بحلول عام 2050. كما يتوقع انخفاض تساقط الامطار بمعدل 9 بالمائة، وأعظم انخفاض سيكون خلال أشهر كانون الأول وكانون الثاني وشباط وبنسبة 17 بالمائة. الا انه من المتوقع ازدياد حدة الامطار. ويتوقع ان ينخفض الحد الأعلى لكمية الامطار الممكن سقوطها خلال فترة خمسة أيام. كما يتوقع تناقص جريان مياه العواصف الماطرة بنسبة 22 بالمائة. معدل درجات الحرارة السنوية ارتفع في العراق بما يقارب 0.7 درجة سيليزية منذ عام 1950، ومن المتوقع ارتفاع معدل درجات الحرارة السنوية بحوالي 2 درجة سيليزية بحلول عام 2050. وستزداد تكرارية موجات الحرارة واحتمالية حدوث حالات الاجهاد الحراري مرة واحدة على الأقل خلال السنوات القادمة. وسيتراجع عدد أيام الصقيع كذلك. ومن المرجح ان يصاحب الارتفاع في درجات الحرارة حدوث كل من العواصف الرملية والترابية. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للحكومة العراقية، حوالي 92 بالمائة من الأراضي في البلاد هي في عرضة لخطر التصحر.

المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ

يحدد هذا القسم من الدراسة خمسة مخاطر أمنية مرتبطة بالمناخ بالاعتماد على أدلة أضحت متاحة في الوقت الحاضر. من المهم الانتباه إلى أن هذه المخاطر تم تشخيصها بالاعتماد على الجهود البحثية والدراسية المحدودة والتي تم إنتاجها في هذا المجال لحد هذه اللحظة. لذلك فإن المزيد من البحث هو امر ضروري للوصول إلى فهم أعمق من شأنه اسناد عملية صنع القرار وبناء البرامج وصنع السياسات.

1. الانحسار في مصادر المعيشة الزراعية يزيد من الدعم المحلي للجماعات الإرهابية

يمكن أن يتسبب التغير المناخي في تقييد فرص الحصول على مداخيل بالنسبة للسكان الذين يعتمدون على ريع الزراعة. فالمزيج من أنماط تساقط الامطار المتذبذبة والارتفاع في درجات الحرارة سيؤثر على إنتاجية وقدرة المزارعين على جني المحاصيل، ويعيق قدرتهم على تأمين سبل العيش لعوائلهم وتتسبب بخلق ظروف معيشية قاسية. في الوقت الذي يعتمد فيه حوالي ربع سكان العراق على الزراعة كمصدر للعيش، تقوض المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ الامن المعيشي لهؤلاء وتهدد الامن والاستقرار في المحافظات المتأثرة بهذه المخاطر. من الممكن أن يتسبب الاضطراب في مسببات المعيشة في خلق بيئة خصبة لتجنيد الارهابيين، خاصة في المناطق المحررة من داعش.

ان فرص الجماعات الإرهابية مثل داعش للحصول على الدعم من الممكن أن تزداد مع التغير المناخي، خاصة بين المجتمعات المهملة والمهمشة والمتأثرة في الأصل بالنشاط الإرهابي. سابقا، ساهمت السياسات المائية والزراعية المشوهة بتهميش شرائح محددة من السكان، وخلقت توترات بين المجموعات البشرية. هذه المجتمعات كانت معروفة بكونها نقاط ساخنة لتجنيد مقاتلي داعش ودعمها في مقابل الحصول على الموارد الأساسية والامن المعيشي وغيرها من الخدمات التي لا تقوم الدولة بتقديمها.

خلال الحرب، نشطت داعش بشكل متعمد في مناطق تعاني من شحة المياه. في كركوك، حصل التنظيم على دعم خلال فترات سادت فيها حالات من الطقس المتطرف. على سبيل المثال، خلال فترات الجفاف والسيول، كان من المعروف قيام داعش بتقديم الغذاء والدفعات النقدية للسكان مقابل الحصول على الدعم. في الأعوام 2014-2015، حصلت داعش على الدعم بدرجة كبيرة من المجتمعات المحرومة من المياه في داخل وحول مدينة تكريت، مقارنة بالمزارعين المتأثرين بدرجة أقل بنقص المياه والجفاف. ووظفت الجماعة الإرهابية سلاح المياه عن طريق السيطرة على وتدمير السدود والبنى التحتية للمياه. اليوم، هنالك امثلة على مزارعين عراقيين عائدين من الخدمة العسكرية يواجهون صعوبات في توفير احتياجات أسرهم، حيث ينذر وجود الأرض الصالحة للزراعة والمياه. ومع تزايد شحة المياه وتدهور الظروف المعيشية، من الممكن ان يلجأ الناس إلى داعش مرة أخرى من اجل الحصول على الموارد الأساسية.

يمثل الامن الغذائي جزءا اصيلا من عملية التعافي الاقتصادي والاستقرار والازدهار في حقبة ما بعد داعش. تواجه عملية الإنتاج الزراعي، وبالتالي الظروف المعيشية، تحديات مركبة، مثل ارتفاع الأسعار والتربح من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة والفساد وغياب البنى التحتية الزراعية وتقادم أنظمة الري وشبكات الطاقة الكهربائية. أي جهود رامية لترسيخ الاستقرار وبناء السلام في العراق يجب ان تعزز عملية إدارة المياه والاستثمار في القطاع الزراعي من اجل دعم الامن المعيشي للسكان وتجنب اندلاع الصراعات المستقبلية.

2. ضعف القدرة الحكومية على معالجة والاستجابة للتغير المناخي والتدهور البيئي

ان قدرة العراق وجهوده لتخفيف وطأة تأثيرات التغير المناخي وتحديث البنية التحتية للمياه والقطاع الزراعي اضعفت بسبب الفساد الممنهج وسوء الحوكمة والحرب والعقوبات الأممية وارث نظام صدام حسين. فقد ساهمت الحرب الطويلة بالضد من داعش بتراجع مكانة

الامن المائي من سلم الأولويات الحكومية وتجاهل الحاجة إلى تحسين البنية التحتية للمياه وتطوير السدود والإدارة الفعالة لمياه الصرف الصحي. ومع التناقص في معدلات تساقط الامطار وندرة حدوثها في عموم منطقة الشرق الأوسط، فقد خلق غياب البنية التحتية المائية الملائمة والاعتماد على دول الجوار الإقليمي حاجة ماسة للعراق لتحسين قدرته على التصدي لهذه المخاطر المركبة.

ان سوء إدارة العوائد المالية المتأتية من بيع النفط والذي يعزز من الفساد السياسي والاقتصادي استشرى في المشهد السياسي العراقي بعد عام 2003، مقيدا بشكل كبير من قدرة البلاد على معالجة المخاطر الأمنية. ولايزال العراق من اسوء البلدان على صعيد العالم من ناحية الفساد وضعف والحوكمة وفقا لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية. هذه الأنماط من الفساد وغياب الموارد المالية والإرادة السياسية تسبب مشاكل كبيرة بما تنفيذ المشاريع وبلوغ القدرة المؤسسية الكافية لتنفيذ الإصلاح الزراعي وإدارة المياه والمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ.

على سبيل المثال، على الرغم من وجود خطة عشرينية طموحة لدى وزارة الموارد المائية تغطي السنوات (2015-2035)، والمعروفة باستراتيجية الأرض والموارد المائية في العراق، والتي تهدف إلى تحديث البنية التحتية العراقية، تفتقد الوزارة إلى الوسائل المالية والقدرة على تنفيذ الخطة التي تبلغ نفقاتها 160 مليار دولار (حوالي ثمان مليارات دولار امريكي في السنة)، ويعود ذلك في جزء منه إلى التحديات التي يفرضها الفساد السياسي والاقتصادي وسوء إدارة العوائد النفطية والكلفة الهائلة للحروب المتعاقبة على الإرهاب. علاوة على ذلك، امثلة جديدة على الصراع العنيف والنزوح اصبحت أكثر احتمالا لكنها لم تضمن كجزء من خطط التعافي في مرحلة ما بعد داعش. ان الجهود الرامية لتنويع مصادر الدخل العراقي وتقليل الاعتماد على عوائد النفط (حاليا تبلغ 85 بالمائة من الناتج القومي) لم تنجم عن أي استثمار ذو قيمة في مجال الزراعة المستدامة. وعلى الرغم من ان قطاع الزراعة مصنف كأحد أكثر القطاعات الواعدة والتي

من الممكن ان تسهم بشكل كبير في جهود تنويع مصادر الاقتصاد العراقي الا ان وزارة الزراعة تتلقى واحدة من اقل التخصيصات المالية ضمن الموازنة الاتحادية - في عام 2017 بلغت 558.1 مليون دولار امريكي من مبلغ الموازنة المقدّر 85.2 مليار دولار. في الوقت الحاضر، الشطر الأكبر من موازنة وزارة الزراعة مخصص إلى فقرات مثل رواتب الموظفين وتقاعدهم وليس إلى الاستثمار في البنية التحتية الضرورية. ان المخاطر الأمنية المرتبطة بنقص المياه في العراق يجب ان تكون كافية بالنسبة للدولة بان تركز اهتمامها وتزيد تمويلها لمشاريع البنى التحتية ولخطط تخفيف اثار التغير المناخي.

3. الاعتماد المتزايد على تدفقات المياه من دول المنبع وعلى الاستقرار الإقليمي

نظرا لموقعه كدولة مصب، يعتمد العراق بشكل كبير على تساقط الامطار وعلى تدفقات المياه من دول الجوار. يتلقى العراق غالبية مياهه من تركيا (حوالي 80 بالمائة)، وإيران (7 بالمائة)، وسوريا (4 بالمائة). ومع زيادة التذبذب في معدلات تساقط الامطار، صار العراق أكثر اعتمادا على الاستقرار الإقليمي لتأمين احتياجاته من المياه. إذا ما حصل هنالك أي اضطرابات في دول الجوار، ستتعمق مشكلة العراق بشكل اكبر. هذا الامر يجعل العراق متأثرا للغاية بالتغيرات في الظروف الاقتصادية والبيئية والسياسية في دول المنبع، ليس اقلها تركيا. لقد خططت تركيا لبدء ملئ سد اليسو في شهر اذار وحزيران 2018، لكن بعد مناقشات رسمية مع العراق قررت تركيا تأجيل هذه العملية. ومهما يكن من الامر، إذا ما تدهورت العلاقة بين البلدين نتيجة للخلافات حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية او غيرها من الأمور الأمنية، من الممكن ان يؤدي ذلك إلى التأثير على افاق تقاسم المياه بين البلدين أيضا. على سبيل المثال، ان حرب تركيا مع حزب العمال الكردستاني والعمليات العسكرية في كردستان العراق والتواجد العسكري في بعشيقه، كل منها يشكل خطرا على العلاقة الهشة بين البلدين.

شكل رقم (1): خارطة للأنهار الرئيسية في العراق



وبشكل مماثل، من المتوقع اكتمال سد داريان الإيراني في هذا العام، وحالما تبدأ إيران بتحويل مياه نهر سيروان، من الممكن ان تواجه محافظة حلبجة تحديدا ازمة مائية خطيرة. ونظرا لقيام حكومة إقليم كردستان بالتخطيط لبناء سدودها الخاصة، فقد يضع سد داريان ضغطا على الحكومة الكردية لتقليص كمية المياه المتدفقة إلى باقي ارجاء العراق. علاوة على ذلك، لا يزال الصراع السوري المعقد يساهم في تعقيد الجيوسياسية الإقليمية، ويفاقم من التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية، في الوقت الذي يوسع فيه من الحرب بين حزب العمال الكردستاني وعملياته العسكرية في داخل العراق. وعند اخذها معا، هذه القضايا تتسبب في تعميق تحديات العراق البيئية وتعزيز التشطي السياسي وتعطيل التعافي في مرحلة ما بعد داعش.

حتى هذا التاريخ، لا يوجد هناك اتفاق رسمي يمكنه الاستمرار حول توزيع عادل ومتساوي وعقلاني لمصادر المياه في المنطقة.

4. النزوح الجماعي والهجرة القسرية

سيؤثر مزيج من الآثار السلبية لتغير المناخ، والبنية التحتية المهملة، وخطر انخفاض تدفق المياه من البلدان المجاورة للعراق على سبل العيش والأمن المائي للكثيرين، وسيبدو هذا التأثير بنحو أوضح على أولئك الذين يعيشون على طول أنهار العراق المكتظة بالسكان وفي المجتمعات الريفية أكثر من غيرهم.

وعلى النحو المذكور أعلاه، قررت تركيا الآن تأجيل عملية ملء سد إليسو. وقد حذر خبراء ونشطاء عراقيون من التأثير الكارثي المحتمل على الإنتاج الزراعي ومياه الشرب في العراق جرّاء تشغيل هذا السد، ومن المتوقع أن يقلل السد من إمدادات المياه إلى العراق بنسبة 60 في المائة، الأمر الذي يؤثر على ما يصل إلى 7 ملايين شخصاً في خمس محافظات، و36 مدينة وبلدة في أنحاء البلاد كافة وأبرزها الموصل ووسط العراق وجنوبه. إذا قامت تركيا يتحول المياه، فلن يتمكن الناس من الحصول على مياه للشرب أو الزراعة. وستواجه منطقة كردستان الواقعة على المصب مخاطر مماثلة إذا ما قامت إيران بتحويل المياه- ستتأثر سبل عيش مئات الآلاف من الناس، الأمر الذي قد يتسبب في النزوح والهجرة القسرية على الأرجح إلى المناطق الحضرية. وإن أي زيادات في مثل هذه الهجرة من الريف إلى الحضر يمكن أن تزيد الضغط على المناطق التي تعاني بالأساس من ضغوط الموارد.

ومن المرجح أن تفضي درجات الحرارة المتزايدة ومدد الجفاف الطويلة وتزايد الغبار والعواصف الرملية إلى تقليل الانتاج الزراعي وله آثار كبيرة على الانتاج الحيواني وسبل عيش المجتمعات المحلية. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر النزوح والهجرة بحثاً عن ظروف أفضل لكسب الرزق والموارد. فعلى سبيل المثال، خلال مدة الجفاف بين عامي 2007-2009، شهد مايقرب من 40 في المائة من الأراضي الزراعية في أنحاء العراق كافة تدني انتاج المحاصيل، وانخفض

الانتاج الحيواني بنحو كبير. وقد تسبب هذا في انتقال ما يقرب من 20 ألف شخص من الريف بحثاً عن سبل عيش أكثر استدامة ومتجددة. زد على ذلك، تسبب الجفاف الأخير في محافظة ديالى في مغادرة حوالي 35 ألف شخص لمنازلهم مع تدهور الظروف المعيشية خلال الآثار المجتمعة لنقص مياه الشرب والطاقة الكهربائية. ومن المرجح أن تغدو مثل هذه الأحداث أكثر تواتراً إذا كانت المجتمعات غير قادرة على تخفيف وطأة هذه الضغوطات.

وإلى جانب ماسبق، يمكن أن تؤدي زيادة النزوح المرتبط بالسدود والآثار السلبية لتغير المناخ إلى زيادة الضغط على المجتمعات التي نزحت بالفعل بسبب النزاع. سيؤدي الافتقار إلى إعادة الاعمار أو تأخرها في المناطق المحررة من تنظيم داعش إلى ضعف الخدمات العامة أو غيابها. وهذا بدوره سيؤخر عودة النازحين داخلياً – واللاجئين إلى حد ما- فيما يؤدي أيضاً إلى الاحباط في أوساط العائدين والنازحين والمجتمعات المضيفة. هذا هو الحال على سبيل المثال في الموصل، بعد عام واحد من هزيمة تنظيم داعش. إلى جانب المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، يمكن أن تؤدي هذه الحركات إلى نزوح جديد. ونتيجة لذلك، قد تزداد احتمالية نشوب نزاع بين المجتمعات المضيفة والنازحين على الموارد المتجددة وفرص العمل النادرة والخدمات العامة. ويصح هذا الأمر بنحو خاص في المناطق التي تفتقر القدرات المؤسسية الكافية للتخفيف من وطأة هذه المخاطر.

5. تصاعد التوترات بين المجتمعات المحلية بشأن الحصول على الغذاء والماء

ان لتقلبات المناخ وتغييره آثار قوية على سبل العيش والوصول إلى الموارد الأساسية، مثل الغذاء والماء. وينطبق هذا بنحو خاص على المجتمعات الريفية التي تعتمد على الزراعة في معيشتهم. لقد أطلق وزير الموارد المائية العراقي – حسن الجنابي- اطلاق على هذا الصراع اسم الصراع الاجتماعي في العراق (Goering 2017). ويثير الاستياء بسبب عدم الحصول على مياه الشرب، وضعف البنية التحتية للمياه

والسياسات الوطنية بشأن الزراعة والمياه التي أدت لمدة طويلة إلى تهميش الشرائح الضعيفة بالفعل من السكان. وكل هذا يزيد من الاحباط وخطر التوترات المجتمعية.

فقد ظهرت التوترات والمظاهرات بالفعل في الأجزاء الجنوبية من البلاد بسبب ضعف الانتاج الزراعي ونقص مياه الشرب. وتظهر آثار انخفاض مستويات المياه في المحافظات الجنوبية، حيث اندلعت اشتباكات قبلية مؤخراً بشأن حقوق المياه. علاوة على ذلك، كان لدى المزارعين في عام 2017 في مساحات شاسعة من جنوب العراق القليل من المياه لزراعة محصول القمح الشتوي، الأمر الذي أدى إلى مظاهرات وزيادة الغضب في أوساط المجتمعات.

ان الطبيعة الفاحلة للمناظر الطبيعية للصحاري الجنوبية في العراق تجعل الأمن المائي أكثر أهمية ويزيد من مخاطر الاشتباكات القبلية في المستقبل. ويزيد تغير المناخ من احتمالية ظروف معيشية أكثر قسوة. وإذا لم توضع برامج فعالة للتخفيف من الآثار والتكيف معها، فمن المتوقع أن تغدو المظاهرات والتوترات المتزايدة أكثر شيوعاً.

المناخ في المستقبل والمخاطر ذات الصلة

يؤدي الصراع والفساد وهشاشة المناخ إلى تآكل قدرات المواجهة، وخلق حلقة مفرغة من الضعف وانعدام الأمن في العراق. ومن المحتمل أن تعرض حلقة التأثيرات المرتدة السلبية هذه العراق لمزيد من الأزمات وتجعل من الحفاظ على السلام أكثر صعوبة. يجب أن يكون أي تخطيط مستقبلي، إلى جانب تدخلات تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، مستنيراً بتقييم للمخاطر الأمنية ذات الصلة بالمناخ.

- سيكون للتحويل إلى تكنولوجيات الكربون المنخفض تأثيراً كبيراً على أسعار النفط العالمية ويزيد من زعزعة استقرار العراق في المستقبل. وقد وضعت وكالة الطاقة الدولية توقعين لمشاهد (سيناريوهات) الأسعار لعام 2040. يضع مشهد السعر الأعلى لسعر النفط الخام برنت عند 226 دولاراً للبرميل، فيما يرى

مشهد السعر الأدنى أن سعر النفط يصل إلى 40 دولار للبرميل. وتفصح معظم المؤشرات في الوقت الراهن عن أن مشهد انخفاض أسعار النفط، بعد حقبة من الأسعار المرتفعة ربما تستمر مطلع العقد الجاري.

- ان عدم كفاية فرص الوصول إلى الكهرباء من الممكن أن يحد قدرة العراق على تنويع اقتصاده ونموه واستقراره على المدى الطويل، ومن المتوقع أن يتجاوز الطلب على الكهرباء 50 كيكواط بحلول عام 2040، وهو أعلى بكثير من القدرة الحالية البالغة 15 كيكواط. ولإدارة الآثار المترتبة على الانتقال إلى تكنولوجيات الكربون المنخفض والتغيرات في أسعار النفط، سيحتاج العراق إلى تنويع إمدادات الطاقة والاقتصاد للحفاظ على النمو والوصول إلى الطاقة.
- قد تتأثر سبل العيش الزراعية وتوافر الغذاء بشدة جراء التقلبات المناخية الشديدة بحلول عام 2050. وستؤدي التغيرات في مناخ العراق في العقود القادمة إلى تحولات جذرية في التكوين الاجتماعي والاقتصادي للعراق. ومن المتوقع أن يؤدي زيادة عدد حالات الجفاف وطول أمدها وانتشار العواصف الرملية والترابية إلى تراجع كبير في القدرة الزراعية والإنتاج الحيواني. ويمكن أن ترتفع تحديات الأمن الغذائي بسرعة. ومن المرجح أن يؤدي عدم معالجة التغيرات المناخية والآثار البيئية المعاكسة إلى جانب نسبة الملوحة الكبيرة في أنهار العراق الرئيسية إلى تقليل توافر المياه للاستعمال المنزلي والزراعة. كما أنه سيشكل مخاطر كبيرة على الظروف المعيشية العامة وأمن سبل العيش للمزارعين.

لمحة عامة قطرية

يقدم هذا القسم تحليلاً سياقياً للعراق، ويحدد الحركات الرئيسية الاقتصادية، والسياسية، والأمنية وتلك المتصلة بالنزاع. تهدف هذه اللمحة العامة إلى وضع المخاطر المحددة أعلاه في سياقها وتوفير

إطار عمل للنظر في الطبيعة المترابطة للمخاطر الأمنية ذات الصلة بالمناخ. وينتهي القسم بتقييم موجز لقدرة العراق على الرد على تلك التحديات.

سياق الأمن

يعد الصراع الطويل مع الجماعات الإرهابية، ولاسيما تنظيم داعش، من المخاطر الأمنية الرئيسية في العراق. فعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية الانتصار على تنظيم داعش في عام 2017، إلا أن الإرهاب ما يزال يمثل تهديداً للأمن العراقي حيث ما تزال العديد من الأسباب الرئيسية للصراع قائمة. لقد طرد تنظيم داعش بنجاح في عام 2017 من المناطق الحضرية الرئيسية التي أحتلها منذ عام 2014. وشاركت في هذه الجهود قوات الأمن العراقية - بما في ذلك الجيش ووحدات مكافحة الارهاب والشرطة وكذلك البيشمركة الكوردية وقوات الحشد الشعبي والتحالف الدولي ضد تنظيم داعش. وتشير التقديرات إلى أن تكاليف إعادة الإعمار قد تصل 88 مليار دولار.

ومع ذلك ما يزال تنظيم داعش يشكل تهديداً مستمراً في العراق. إن تنظيم داعش منظمة إرهابية لا تحرم، فعلى الرغم من ضعف التنظيم الجغرافي ما يزال لديه القدرة على شن هجمات إرهابية وإلها مها داخل العراق وخارجه. وما يزال وجوده يعرقل جهود إعادة الإعمار ويعقد من العملية السياسية الهشة.

كما أكدت التكاليف الاجتماعية والبشرية والمادية لتحقيق التحرر من تنظيم داعش إلى تحجيم قدرة العراق على التكيف. وإذ من الصعب استخلاص أرقام دقيقة أو نهائية عن عدد الضحايا، لكن تبعاً للسلطات العراقية، منذ عام 2014، يتراوح عدد القتلى أو الجرحى المدنيين في المناطق المحررة كافة من تنظيم داعش بين 15 ألفاً و 20 ألفاً. نصف هؤلاء الضحايا كانوا في الموصل ويُعتقد أن الآلاف مازالوا في عداد المفقودين في الموصل وحدها. وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، بلغ عدد النازحين، اعتباراً من 30 حزيران / يونيو عام 2018 حوالي 2.03 مليون وعدد العائدين حوالي 3.9 مليون. وتشير البيانات الرسمية

لحكومة اقليم كردستان إلى أن عدد النازحين واللاجئين بلغ 1.9 مليون، إلى جانب 183 ألفاً، معظمهم من الكورد، فروا من طوز خورماتو وكركوك بعد سيطرة قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي على هاتين المدينتين. وقد بلغ عدد النازحين الذين عادوا إلى مواطنهم الأصلية حوالي 2.68 مليون في تشرين الثاني / نوفمبر 2017. باختصار، على الرغم من استعادة الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم داعش، ما تزال هناك العديد من الأسباب الرئيسة لعدم الاستقرار. من بين أكبر التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار في عراق ما بعد داعش: إعادة بناء نظام سياسي جديد يلبي مطالب المواطنين العراقيين باصلاح حقيقي وسيادة القانون والحكم الرشيد وإعادة توزيع الإيرادات والسلطة. (ب) الانتعاش الاقتصادي في المناطق المحررة. (ج) معالجة آثار تغير المناخ والمخاطر الأمنية ذات الصلة بالمناخ.

السياق الاقتصادي والسياسي

يعتمد اقتصاد العراق اعتماداً كبيراً على عائدات النفط، التي توفر أكثر من 90 بالمائة من الإيرادات الحكومية و80 في المائة من عائدات النقد الأجنبي. ونتيجة لذلك، فإن العراق شديد الحساسية للتقلبات في أسعار النفط العالمية ولها آثار مضاعفة كبيرة على التخطيط الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويمثل قطاع الزراعة مكوناً صغيراً ولكنه حيوي للاقتصاد العراقي، وهو مسؤول عن 5 بالمائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 ولكنه مسؤول عن 25 في المائة من الاعتماد على سبل العيش. يتأثر كلا القطاعين بتغير المناخ ولكن من اتجاهات مختلفة: انتقال الاقتصاد العالمي لاقتصاد منخفض الكربون سيغير ظروف صناعة النفط، فيما تتقوض الزراعة في العراق جزاء التأثيرات المناخية.

وقد استوعبت الحكومة العراقية منذ عام 2014 الحرب مع تنظيم داعش وأعطت الأولوية لمواجهة هذا التحدي والتحديات ذات الصلة. وعد التعاون المؤسسي بشأن الأولويات المدنية ذات الصلة أولوية أقل من محاربة تنظيم داعش. على سبيل المثال، لم تجتمع

اللجنة الوطنية للدفاع المدني منذ ما يقرب من سبع سنوات. وما يزال المشهد السياسي منقسماً، ويعتقد 75 بالمائة من الجمهور أن الفساد الحكومي منتشرًا.

وتبعاً للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، بلغ إجمالي تمويل إعادة إعمار العراق 112.52 مليار دولار بين نيسان / أبريل عام 2003 وآذار مارس 2008. ومن هذا المبلغ جاء 46 مليار دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، و 50.33 مليار دولار من العراق، و 15.89 مليار دولار جاء من الدعم الدولي. ومع ذلك فقد تم البدء في العديد من المشاريع ولكن لم تكتمل أبداً فيما تعرض الآخر للتخريب. فالفساد، ولاسيما في بغداد، هو أمر شائع وقد تفاقم في أواخر العقد الأول من القرن الحالي، الأمر الذي أدى إلى سوء التوزيع والسرقة على نطاق واسع.

ان الموازنة الحكومية المخصصة لمواجهة التحديات المناخية والبيئية تعد هامشية مقارنة بحجم التحدي المتمثل في تحديث البنية التحتية للمياه والزراعة وإعادة تأهيلها. ان الوضع المستحکم والمتفاقم للفساد الحكومي يضاعف من هذا التحدي، الأمر الذي يجعل من الإصلاح الناجح والتنفيذ الفعال تحدياً كبيراً.

القدرة على التكيف والمرونة على المستوى الوطني

يملك العراق بعضاً من أضعف مؤشرات الحكم في العالم، وأبرزها تلك المتصلة بسيادة القانون والفساد. فعلى سبيل المثال، صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق على أنه الدولة 169 الأكثر فساداً (من بين 180 دولة) في عام 2016. يحد هذا العامل بشدة من قدرة الحكومة العراقية على معالجة المخاطر الأمنية ودعم استراتيجيات الاستقرار، بما في ذلك تلك المتصلة بتغير المناخ. ونتيجة لذلك يعد تحسين الحوكمة أولوية قصوى للشركاء على الصعيدين الدولي والثنائي.

لقد اتخذ العراق خطوات لتأسيس أطر عمل ومؤسسات سياسية، بيد أن الافتقار إلى التنسيق الحكومي وعدم كفاية الوعي العام والمشاركة

المحدودة للقطاع الخاص والجهات الفاعلة المستقلة أعاقَت التنفيذ. فعلى سبيل المثال، أنشأ مركز التنسيق والرقابة المشترك (JCMC) بوصفه السلطة العراقية الرائدة في إدارة الأزمات التي تركز على العمليات الإنسانية. ومع ذلك، لم تنجز ولايتها بعد لتغدو خدمة وطنية شاملة لإدارة الأزمات تعمل على الحد من مخاطر الكوارث والتأهب والاستجابة للطوارئ والتعافي المبكر.

وعلى النحو المذكور أعلاه تبلغ موازنة استراتيجية موارد المياه والاراضي في العراق التابعة لوزارة الوارد المائية والتي تبلغ مدتها 20 عاماً 160 مليار دولار امريكي. وتتكون المبادرة من ثلاثة مكونات: (أ) إعداد استراتيجية وطنية لإدارة موارد المياه على أساس مفهوم الإدارة المتكاملة لموارد المياه. (ب) صياغة استراتيجية تفاوض تحقيق بنجاح اتفاقيات تقاسم المياه مع البلدان المتشاطئة المجاورة. (ج) تصميم المؤسسات والتدريب وبناء القدرات الاستراتيجية. ومع ذلك، عجزت الحكومة مرة أخرى عن وضع موازنة لتنفيذ هذه الاستراتيجية بسبب الأزمة الاقتصادية وتكاليف الحرب مع تنظيم داعش والفساد.

وعلى الرغم من الاستجابة المستمرة وانشاء المؤسسات، هناك نقص كبير في الوعي- أو العمل من جانب الهيئات الحكومية لتحديد أوجه الترابط بين تغير المناخ والسلام والأمن ومعالجتها. كما لم يكن هناك أي إجراء للتخفيف من وطأة آثار المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ على النزاعات القبلية، والاجتماعية، والطائفية، والمجتمعية. على سبيل المثال، عبر دمج النزوح الناجم عن المناخ في التعافي في مرحلة ما بعد داعش وخطط التنمية.

التدخلات الدولية والدعم

يقدم هذا القسم لمحة عامة على العمليات الإقليمية والدولية لمعالجة السلام والأمن في العراق والمنطقة الأوسع.

العمليات والسياسات والمشاريع الإقليمية

نظراً للتداعيات والأبعاد الإقليمية للتحديات الأمنية في العراق، فإن دول المنطقة تشارك بدرجات متفاوتة في كل من المعركة العسكرية ضد تنظيم داعش وجهود التعافي بعد ذلك على السواء. فعلى سبيل المثال، تدعم إيران الجماعات الشيعية المعروفة باسم قوات الحشد الشعبي، إلى جانب الجماعات المسلحة الأخرى في المعركة ضد تنظيم داعش. إلى جانب ذلك قام العراق بتنسيق الهجمات الجوية على مواقع تنظيم داعش داخل سوريا مع الحكومة السورية.

وللمساعدة في التعافي، هناك أشكال مختلفة من التعاون الإقليمي جارية. على سبيل امثال، شاركت الكويت في منتصف شباط / فبراير عام 2018، في استضافة مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق حيث ورد أن العراق تلقى تعهدات بقيمة 30 مليار دولار أمريكي في شكل قروض وضمانات استثمار، أي مايزيد عن ثلث الإجمالي المطلوب البالغ 88 مليار دولار أمريكي. كما تدعم المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت جهود إعادة الإعمار في المناطق المحررة من تنظيم داعش.

ومع ذلك وعلى الرغم من اعتماد العراق على تدفق المياه من تركيا وإيران، لا توجد في الوقت الراهن اتفاقيات تعاون إقليمية رسمية بشأن المياه والبيئة. ويتم تناول قضايا تقاسم المياه على أساس ظرفي. فعلى سبيل المثال عُلق ملء سد إليسو مرتين، في آذار / مارس وحزيران / يونيو عام 2018، بعد مناقشات بين العراق وتركيا. ومع ذلك لم يتم الاتفاق على حل مستدام طويل الأجل.

العمليات والسياسات والمشاريع الدولية

ينشط المجتمع الدولي بنحو كبير في العراق، حيث يدعم العديد من المشاريع لتحقيق الاستقرار في البلاد ودعم التنمية المستدامة. وكان العراق منذ عام 2014 في مركز الكفاح الدولي ضد الإرهاب. وقد أدى التحالف الدولي، الذي يضم 77 دولة دوراً بارزاً في مساعدة القوات العراقية على هزيمة تنظيم داعش (التحالف العالمي الثاني). علاوة

على ذلك، كان المجتمع الدولي يساعد العراق على تقديم المساعدة الإنسانية للمجتمعات المتضررة وقدم تعهدات لإعادة الاعمار لمرحلة ما بعد تنظيم داعش.

يدعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي العراق لتقوية قطاعه الخاص وتقلي اعتماده على عائدات النفط. ومع ذلك، ما يزال الفساد والتشرد السياسي يشكلان عائقاً أمام التنفيذ الشامل. وفي بعض الحالات تم احراز تقدم في توسيع القطاع الزراعي بيد ان التقلبات المناخية جعلت هذا القطاع أكثر خطورة.

وتشارك وكالات الأمم المتحدة، إلى جانب توفير عمليات حفظ السلام والاستجابة الإنسانية أيضاً بدرجة أقل في معالجة آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها. ويمتلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقاً بيئياً مخصصاً بقيادة برنامج البيئة والطاقة وتغير المناخ والذي يعمل بنحو وثيق مع الهيئات الحكومية في مجال موارد المياه والزراعة والصحة والبيئة. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دوره هذا أيضاً تعزيز القدرات الوطنية والتعاون الدولي بشأن الإدارة المستدامة لنهري دجلة والفرات.

وقد حددت الأمم المتحدة في عام 2011 الجفاف بوصفه كارثة بيئية الظهور تتطلب تدخلاً استراتيجياً فورياً. وطلبت الحكومة العراقية، لمعالجة العواقب متعددة الأوجه للجفاف على النسيج البيئي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، دعم الامم المتحدة في صياغة اطار عمل لإدارة مخاطر الكوارث الوطنية. وفي موازاة ذلك، تدعم اليونسكو العراق عبر التحقق من صحة البيانات والمعلومات الأساسية وتحديثها بشأن موارد المياه الجوفية، وتحسين قدرة الحكومة، وتقييم أدوات إدارة المعرفة المطلوبة لإدارة المياه الجوفية إدارة سليمة وفعالة.

كما تؤدي الأمم المتحدة أيضاً دوراً في معالجة نقص الأمن الغذائي. إذ يؤدي انخفاض مستويات هطول الأمطار إلى زيادة التصحر على نطاق واسع. وعلى النحو المذكور أعلاه، تذكر الحكومة العراقية أن 92 في المائة من البلاد معرضة لخطر التصحر. وتفاقت زيادة انعدام

الأمن الغذائي، ولاسيما في المناطق المحررة من تنظيم داعش، بسبب العواصف الرملية والترايبية المتكررة. وتبعاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، يعاني 2 مليون عراقي حالياً من انعدام الأمن الغذائي (77 بالمائة من هذا العدد هم من الأطفال والنساء وكبار السن)، ويتراوحون من النازحين إلى المجتمعات المضيفة، والعائدين، والمقيمين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من بعض الأنشطة لمعالجة تغير المناخ، لم يكن هناك تنسيق بين الأمن، وتحقيق الاستقرار، والجهود الإنسانية. نتيجة لذلك، وعلى الرغم من امكانية احتواء المخاطر الأمنية ذات الصلة بالمناخ في بعض الحالات، إلا أن هناك مخاطر كبيرة تنطوي على اهمالها. يجب في المستقبل اختبار تدخلات الأمن والاستقرار والتنمية والتدخلات المتصلة بالمناخ التابع للأمم المتحدة في مواجهة سيناريوهات المناخ المستقبلية.

حالة المناقشات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

مدد مجلس الأمن في 14 حزيران / يونيو عام 2018، الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حتى 31 أيار / مايو عام 2019. وأكد مجلس الأمن مجدداً على تفويض البعثة لدعم جهود الحكومة العراقية وتقديم المشورة والمساعدة لها بشأن الحوار الوطني الشامل، والمصالحة، والقضايا الإنسانية، وحماية حقوق الانسان وسيادة القانون.

وأضيف لأول مرة المياه والبيئة إلى المجالات التي ستدعم فيها الأمم المتحدة الحكومة العراقية للمشاركة في الحوار الاقليمي. وعلى الرغم من الإحاطات الاعلامية الأخيرة للمجلس ركزت بشكل أساس على التطورات السياسية والأمنية الرئيسة والانتخابات وجهود الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم داعش، إلا ان المخاطر الأمنية، ولاسيما تلك المتعلقة بالمناخ، بدأت بالظهور خلال المناقشات.

وقد أشار الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في احاطته إلى المجلس في 21 شباط / فبراير عام 2018، إلى مسألة إدارة المياه العابرة للحدود بين العراق والدول المجاورة له. وتحدث في احاطته للمجلس في 30 آيار / مايو عام 2018، عن جهود تحقيق الاستقرار التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بتجديد شبكات المياه والصرف الصحي ومحطات معالجة المياه في المناطق المحررة من تنظيم داعش.

وقد تحدث حسن الجنابي في مناقشة في 11 تموز / يوليو عام 2018 بشأن المخاطر الأمنية ذات الصلة بالمناخ، وناقش الأثر السلبي الكبير الناجم عن تغير المناخ في تفاقم التحديات الأمنية المرتبطة بالإرهاب والتهجير وانعدام الأمن الغذائي. وسلط الضوء بنحو خاص على المخاطر المناخية المتصاعدة المرتبطة بغياب الأطر الإقليمية والدولية لتقاسم المياه، والتي تؤدي حالياً إلى تفاقم التحديات الأمنية في العراق. ودعا إلى تدخل الأمم المتحدة لتعزيز القدرة على الصمود وإدارة النقاط الساخنة للأمن المناخي في أنحاء المنطقة والعالم جميعها.

وعلى الرغم من احراز بعض التقدم في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، إلا أنه ما يزال هناك غياب لأي لغة واضحة تعترف بدور المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في قرارات مجلس الأمن.

التوصيات

تهدد المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ بشدة فرص السلام والازدهار المستدامين في عراق مابعد تنظيم داعش. تقع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) عند التقاطع بين الحكومة العراقية والمجتمع الدولي. ومن هناك يمكن أن تستفيد بنحو فعال وتعزز النهج المشتركة والتي تتولى السلطات المحلية زمامها بشأن السلام والأمن في العراق عبر تكامل الجهود لتقييم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ وإدارتها في العراق.

تسعى التوصيات الواردة أدناه إلى دعم صنع السياسة الخارجية المستنيرة للمناخ، واتخاذ القرارات والبرمجة بشأن المخاطر الأمنية المرتبطة بالأمن في العراق.

1. رصد المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ وتقديم إحاطات منتظمة

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فالإحاطات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى مجلس الأمن بعض التقارير المحدودة عن التحديات المتصلة بالطقس، ولكن لم يتم الإبلاغ عن المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ بشكل منهجي. ونظراً للتفاعلات بين المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ، ولاسيما تلك المتصلة بالمياه، والمشهد الأمني على النحو الموضح أعلاه. يجب أن يكون الرصد المنتظم والإبلاغ عن المخاطر مفيداً لعملية صنع القرار والبرمجة.

2. اجراء ورش عمل قائمة على السيناريوهات لبناء القدرات

العراقية وفهم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على المدى القصير والمتوسط: لقد أدت الحكومة العراقية مؤخراً دوراً أكثر استباقية في زيادة الوعي بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، ولاسيما المتعلقة بالمياه والطاقة وغيرها من التحديات البيئية. ونظراً لقدرة الحكومة المحدودة، ستكون بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، بناء على طلب من الحكومة العراقية، في وضع جيد للمساعدة في تطوير قدرة الحكومة عبر اجراء ورش عمل قائمة على السيناريوهات بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ على المدى القصير والمتوسط.

3. تقديم الدعم الفني للحوارات الاقليمية لإيجاد حلول لتحديات

المياه والبيئة: بناءً على طلب الوزراء العراقيين، تضمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في حزيران / يونيو عام 2018 طلباً لدعم الحوار الإقليمي بشأن الطاقة، والمياه، والبيئة، واللاجئين. ان بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في وضع جيد لتقديم مدخلات فنية لهذه المناقشات،

بما يعكس تطور الآثار المناخية قصيرة ومتوسطة المدى، من أجل تعزيز السلام المستدام.

4. دعم السلطات العراقية في دمج النزوح الناجم عن المناخ، والضعف الاقتصادي، وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في خطط التعافي بعد تنظيم داعش: قلة الوعي بآثار المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ على التعافي بعد داعش يمكن أن يوفر الظروف لمزيد من العنف والتطرف، ويمكن لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مساعدة أصحاب المصلحة العراقيين على تطوير تقييمات متكاملة للمخاطر تربط المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بالأسباب الأساسية المرتبطة بعودة ظهور الجماعات الإرهابية، والتي من شأنها أن تسترشد بخطط التعافي بعد تنظيم داعش.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks